الفصل الثانى عشر

بعض المشكلات والحروب التى قامت بين الدول الأفريقية بسبب الحدود

المحتويات :

أولاً : مشكلة الحدود بين مصر والسودان.

ثانياً: مشكلات الحدود بين دول المغرب العربي.

١. مشكلة الحدود بين تونس والجزائر.

٢. مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا.

٣. مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب.

٤. مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا.

٥. مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

ثالثاً: مشكلة الحدود الصومالية الكينية (مشكلة؟؟)

رابعاً: مشكلة سبته ومليله

خامساً: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية

سادساً: مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد.

سابعاً: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

ثامناً: الصراع الحدودى الأرتيرى الأثيوبي.

أولاً: مشكلة الحدود بين مصر والسودان

عندما توسع محمد على جنوباً فى السودان فى عام ١٨٢٠ وضمه إلى مصر فى محاولة لربط جنوب الوادى بشماله، توسعت حدود مصر جنوباً وشملت ما فتح من أقاليم السودان، وفى عهد الخديوى إسماعيل وصل النفوذ المصرى فى السودان إلى حدود السودان الطبيعية فى الشرق والغرب والجنوب بضم الأقاليم المطلة على البحر الأحمر، وضم بحر الغزال ودارفور وكشف وضم ما عرف فيما بعد المديرية الأستوائية. ولم يجد السلطان العثمانى بدا من الاعتراف بحق مصر فى هذه الجهات، فأصدر فرمانا فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ يقضى بدمج السودان مع مصر فى ولاية واحدة، وتلك ذلك عدة فرمانات حرصت جميعها على تأكيد خضوع السودان للسلطة السياسية لوالى مصر، وفى نفس الوقت أكدت عدم حق مصرى تخلى عن أى جزء من السودان دون الرجوع إلى السلطان.

لكن مصر اضطرات إلى التراجع عن السودان إبان فترة حكم المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) على أن هذا كان بشكل مؤقت لم يترب عليه أى أثر قانوني، وظل السودان جزءاً من مصر التابعة للسيادة العثمانية. وعندما اشتد التنافس الاستعمارى على وادى النيل بعد هزيمة إيطاليا فى معركة عدوه ١٨٩٦م أسرعت بريطانيا بإرسال حملة كتشنر لاسترداد أرض الخديوي، بل وعندما وصل كتشنر إلى فاشودة ووجد مارشان قد رفع العلم الفرنسى على هذه المنطقة ـ أسرع برفع العلم المصرى معلنا له أنه يسترد أرض الخديوي، لكن انتهت الأزمة، ورحل مارشان. لكن بعد استرداد السودان ظهر بشكل واضح فى اتفاق الحكم الثنائى فى يناير ١٨٩٩ وكان كتشنر قد رفع العلم البريطانى إلى جانب العلم المصرى على سراى الحاكم بالسودان إيذاناً بنظام جديد للسودان ظهر بشكل واضح فى اتفاق الحكم الثنائى فى يناير ١٨٩٩ .

وأشارت المادة الأولى من اتفاق ١٨٩٩ الذى صاغه كرومر المعتمد البريطانى فى مصر إلى أن كلمة السودان ـ وهذه أول مرة يرد فيها هذا الاسم ـ تعنى

الأراضى التى لم تُخلها القوات المصرية منذ عام ١٨٨٢، والأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية قبل ثورة المهدي، وفُقدت وقتيًا ثم افتتحتها حكومة جلالة الملك (بريطانيا) والحكومة المصرية، وأيضاً الأراضى التى تفتتحها الدولتان فيما بعد وذلك جنوب خط عرض ٢٢ .

وحدث **تعديل إدارى** على خط الحدود تضمن الموافقة على وضع المنطقة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى لمصر والملاصقة لساحل البحر الأحمر والتى تُعرف باسم **(مثلث حلايب)** أو (مثلث جبل علبة) للإدارة السودانية حتى يمكن جمع شمل القبائل التى تعيش فى الجزء الأكبر منه داخل إقليم السودان (قبائل البشارية)، وهى منطقة تشبه مثلثاً متساوى الساقين يبلغ طول قاعدته ٣٠٠كم وتتمشى مع خط عرض ٢٢° درجة شمالاً، وطولو ضلعه الشرقى (البحرى والغربى الصحراوى) نحو ٢٠٠كم.

وفى ٤ نوفمبر ١٨٠٢ أصدر وزير الداخلية المصرى قراراً إدارياً آخر بشأن منطقة صغيرة تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢° شمالاً عُرفت باسم (مثلث جبل بارتاذوجا) بهدف توحيد القبائل التابعة لأصل واحد إدارياً حيث يسكن بها جزء من قبائل العبابدة، وهى منطقة نصف مساحة منطقة حلايب وتتوسط المسافة بين ساحل البحر الأحمر، ومجرى نهرالنيل.

تلك هى قصة الحدود بين مصر والسودان والتى ظلت على وضعها حتى إستقلال السودان فى عام ١٩٥٦ فظهرت مشكلة التناقض بين خط الحدود الرسمى حسب اتفاقية ١٨٩٩ وخط الحدود الإدارى حسب القرارات الإدارية السالفة الذكر.

وكانت المناسبة الأولى للنزاع بين البلدين فى أواخر يناير عام ١٩٥٨ عندما أُرسلت مصر إلى حكومة السودان مذكرة تفيد أن إجراء انتخابات برلمانية فى فبراير ١٩٥٨ على أساس أن (منطقة حلايب وشلاتين) ضمن الحدود السودانية، ليس قانونياً وأنه من حق مصر إسترداد كل الأراضى شمال خط عرض ٢٢° ـ المحدد باتفاقية دولية رسمية.

وكان هذا الإجراء بداية عرض وجهات النظر وتقديم الأسانيد والحجج التى تؤيد السيادة القانونية لكل من الطرفين، وأخذ كل فريق يسوق الدلائل على أحقيته فى منطقة حلايب وسوف نعرض حجم كل من الطرفين.

الحجج التى يسوقها السودانيون على أحقيتهم فى المنطقة:

١ ـ الحيازة الفعلية لهذه المناطق بعد إتفاق الحكم الثنائى وتعديلاته التالية، واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافيا لإثبات أحقية السودان للمنطقة.

٢ ـ يرى السودان أن هذه التعديلات التى أُجريت على خط ٢٢° قد أقرتها مصر ووافقت عليها، وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة، وهو دليل قوى حسب وجهة نظرهم على أحقيتهم التاريخية فى حلايب، وعدم معارضة المصريين لهذا الوضع التاريخى.

٣ ـ يرى السودان أنه عند استقلال السودان فى عام ١٩٥٦ لم تقدم مصر أية اعتراضات أو تحفظات على مسألة الحدود، وأن مصر لم تعترض على المذكرة التى أرسلها السودان إلى مصر فى يناير ١٩٥٦ والتى أشارت إلى إحتفاظ السودان بموقفه الخاص بجميع الإتفاقيات الدولية التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية.

٤ ـ يرى السودان أن قدسية الحدود ميراث إستعمارى أقرته الدول الأفريقية فى مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ بشأن الحفاظ على الحدود التى ورثتها الدول الأفريقية من العهد الإستعمارى ولم تتحفظ مصر على حدودها مثلما فعلت المغرب والصومال مثلاً.

٥ ـ يرى السودان أن التعديلات الإدارية التى تمت بعد إتفاق الحكم الثنائى كان الهدف منها الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها، وأن هذا الوضع لازال قائماً، ومن ثم لابد من استمرار الحدود بشكلها الحالى.

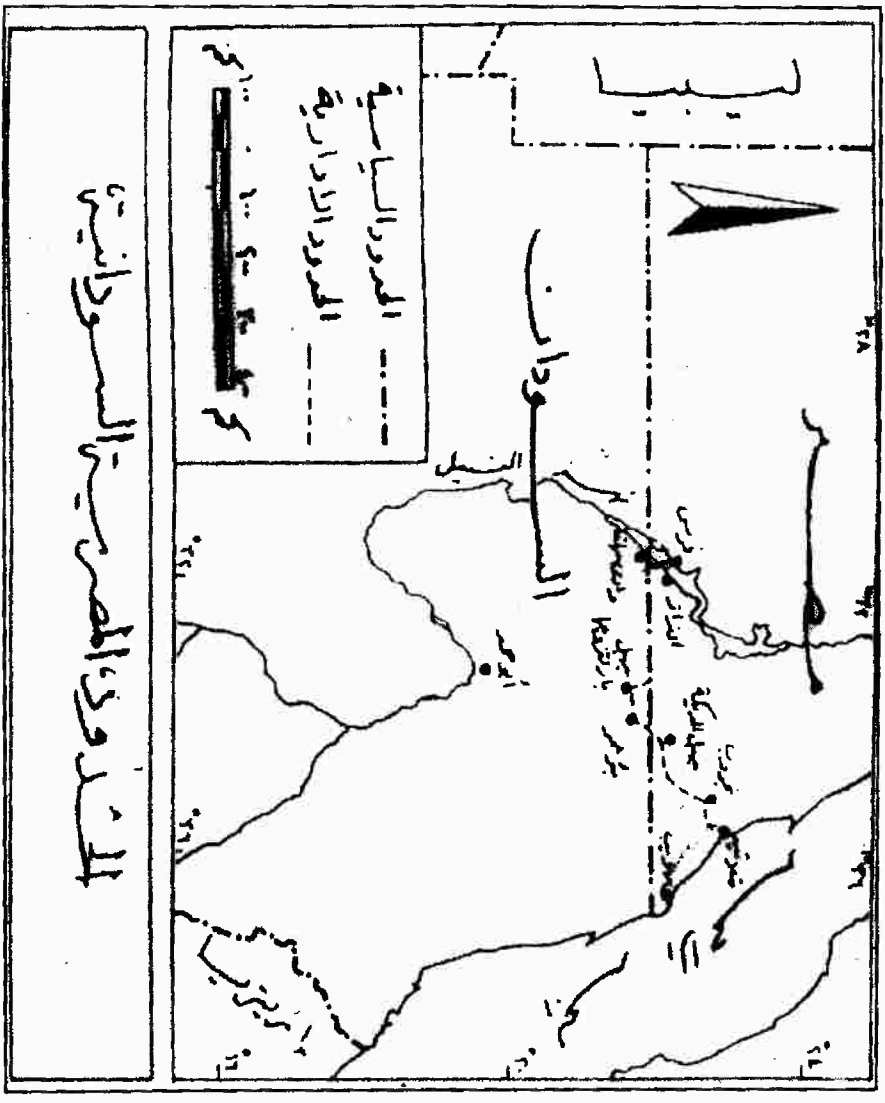

شكل رقم (٢٣) خريطة الحدود المصرية السودانية

أما الجانب المصرى فله هو الأخر وجهة نظر تؤيد حقه فى المنطقة ويمكن أن نلخصها على الوجه التالى:

١ ـ يرى المصريون أن التعديلات الإدارية التى أصدرها وزير الداخلية كانت من أجل التيسير على القبائل التى تعيش على جانبى الحدود، وبالتالى فهى قرارات إدارية عادية صدرت إستجابة لرغبات المسئولين المحليين فى مناطق التنازع، ولم يزد أثرها أكثر عن ذلك.

٢ ـ يرى المصريون أنه لم يحدث توقيع إتفاق دولى لإضفاء الشرعية الدولية على هذه التعديلات لأن الخطوط الدولية لا يتم تعديلها إلا بموجب اعتراف من خلال معاهدات دولية، كما أن الاتفاق بين هيئة المساحة المصرية وسلطات الحكم فى السودان عام ١٩٠٩ قد أرفق به خريطة المنطقة وأشير فيها إلى أن خط الحدود هو خط عرض ٢٢° درجة شمالاً مع خط أخر أطلق عليه (الحدود الإدارية).

٣ ـ ترى مصر أنها لا تستطيع التنازل عن سيادتها على هذه المناطق لأن مصر كانت خاضعة للباب العالى الذى منعها من حق التنازل أو البيع أو الرهن لأى جزء من أراضيها إلا بمواقة السلطان، ولم يحدث أن تنازلت مصر عن هذه الأجزاء.

٤ ـ إن إدعاء السودانيين أن حكم السودان لهذه المناطق طوال نصف قرن يُعطيه حق السيادة على حلايب لا أساس له من الصحة لأن فكرة التقادم مرفوضة من جانب مصر، كما أن قيام دولة بإدارة إقليم نيابة عن دولة أخرى تنازلت لها عنها بمقابل أو بدونه ـ إن مثل هذه النيابة لا تجيز لها إدعاء السيادة على هذا الإقليم مهما طال الأمد.

٥ ـ إنه على امتداد الفترة الزمنية كان «الوجود المصري» أكثر فاعلية وأكثر استفادة من المنطقة حيث توجد شركة استخراج المعادن منذ ١٩٥٤ وظلت حتى أُدمجت مع شركة النصر للفوسفات عام ١٩٦٢، وبالإضافة إلى أن مصر كانت تُصدر التراخيص، وتبرم العقود من أجل استغلال الثروة المعدنية بالإقليم.

وواضح أن كل فريق يحاول إثبات حقوقه التاريخية فى منطقة حدوده وكل فريق يعتقد أنه على الصواب، بل وحتى فى الإجتماعات التى عقدها الطرفان أكثر من مرة لحل مشكلة **حلايب** ـ يحاول كل فريق أن يدعم موقفه، ويرفض التنازل عن هذا المثلث باعتباره أرضا تابعة لسيادته، وهو ما يصعد الأمور، بل ويصل بها إلى طريق المواجهة العسكرية، الأمر الذى يُعقد الموقف. ويزيد من خطورة الوضع على الحدود بين الدولتين فى وقت يتطلب حل القضية فى إطار توخى المصلحة المشتركة بين بلدين شقيقين يعيشان على ضفاف وادى النيل منذ آلاف السنين.

ثانياً: مشكلات الحدود بين دول المغرب العربى

عانى المغرب العرب من آثار الإستعمار الأوروبى الذى استعمر أرضه منذ بداية الكشوف الجغرافية فى القرن السادس عشر، حيث استعمرت كل من أسبانيا وفرنسا أجزاء من المغرب، وفرضت عليه مشكلات حدودية تعانى منها هذه الدول فى الوقت الحاضر، خاصة أن فرنسا عندما احتلت الجزائر عام ١٨٣٠ اعتبرتها جزءًا من أرضها، وقد تلاعبت فرنسا بقضاء الحدود فى المغرب العربى حسب مصالحها، وخلقت نوعا من التداخل والإختلاط بين دول المنطقة التى خضعت لها وكانت مشكلات الحدود بين دول الغرب هادئة بحيث لم تصل إلى مرحلة الاشتباك المسلح والمعارك الضارية بين الأطراف المختلفة، ورأت دول المنطقة حسم الخلافات ودياً حفاظاً على علاقات حسن الجوار، لكن هذه المشكلات الحدودية تظهر من آن لآخر وأبرز هذه المشكلات:

١. مشكلة الحدود بين تونس والجزائر

كان الخلاف بين الدولتين حول النقطة رقم ٢٣٣ والتى تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية عقب الإستقلال علماً بأن هذه النقطة تابعة لتونس حسب زعمها، ومسافة هذه النقطة حوالى ١٧ كم، وترى تونس أن حدودها ليست مطابقة للخرائط والإتفاقات الخاصة بشأن الحدود بين الدولتين وأن صغر هذه النقطة لا تجعل الخرائط تهتم بشكل خاص بها إلا أن أواصر الجوار العربى

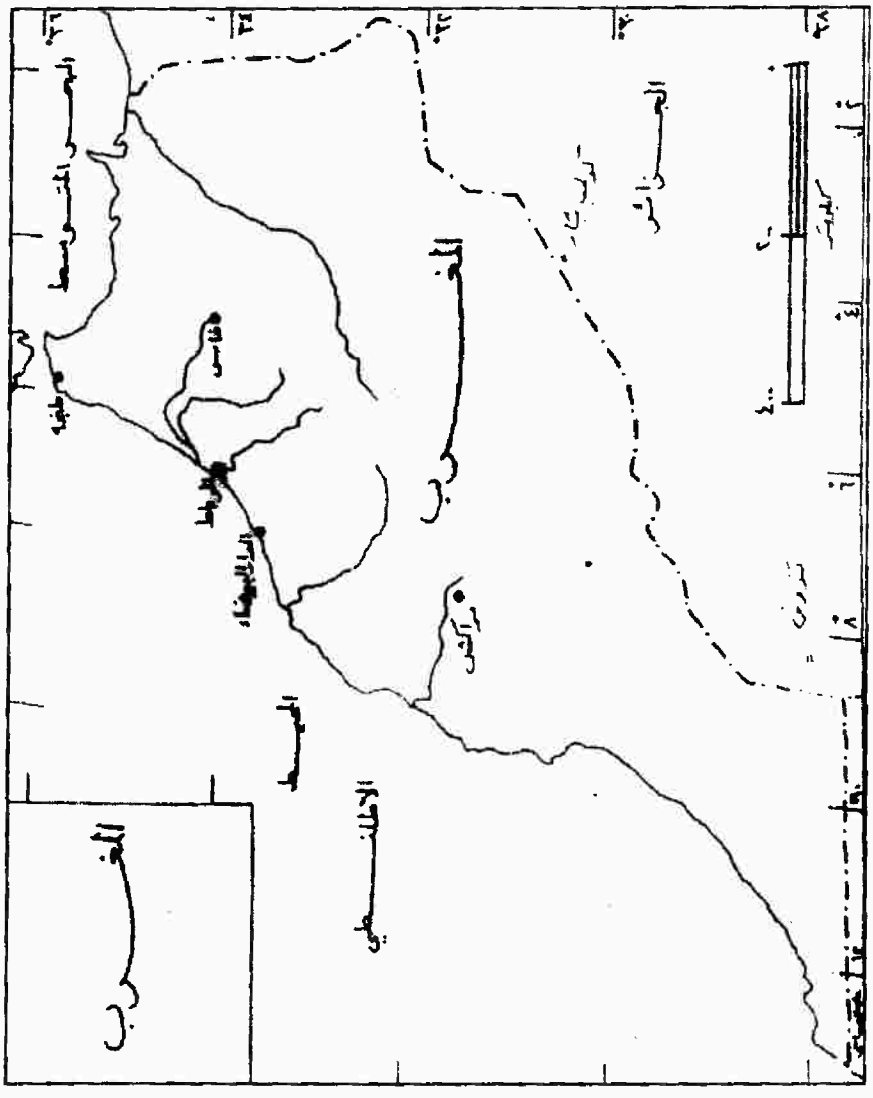

شكل رقم (٢٤) خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب

تفرض على الجزائر تسليم هذه الرقعةلتونس، وأنها (أى تونس) لن تتخذ أى إجراء عسكرى تاركة للجزائريين التصرف على ضوء العلاقات بين الدولتين.

أما الجزائر فترى أنها ورثت هذه النقطة من العهد الإستعمارى، وأن الحدود الأفريقية الموروثة لا تتغير حسب قرارات منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٤، وأن تسليم هذه النقطة يعد خرقا لقوانين المنظمة، وسابقة خطيرة فى مجال العلاقات الحدودية، وأن الجزائر على استعداد للتعاون مع تونس بشرط عدم إثارة قضية الحدود.

وكان البحث عن البترول جنوباً لنقطة ٢٣٣ فيما يُسمى «جاسى بورما» قد أدى إلى حشد عسكرى بين الدولتين ـ لكن تمت إتصالات تشكلت على إثرها لجنة عسكرية من الطرفين وانسحبت الحشود، وكانت حرب ١٩٦٧ عاملاً فى تهدئة الموقف حفاظاً على موقف عربى موحد أمام النكسة، وتعطلت القضية لمدة ثمان سنوات، وبعد ذلك أُعيدت الاتصالات وأمكن حل المشكلة، واعترفت تونس بالحدود التى كانت بينها وبين الجزائر منذ عام ١٩٦٢، وتم وضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود واستغلال المنطقة لصالح الدولتين، وتم ربط خط أنابيب من البورما بخط أنابيب يصب فى ميناء السخيرة بتونس، لإمداد تونس بالغاز الجزائري.

وفى ١٩ مارس ١٩٨٣ وقعت الدولتان معاهدة أخاء ووفاق نصت على أن يتعهد الطرفان بالإمتناع عن اللجوء لاستعمال القوة عند تسوية الخلافات، واحترام سيادة كل دولة، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

٢. مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا

لم يحدث أن ثارت مشكلة حول الحدود بين الجزائر وليبيا، بل على العكس كان تعاون الدولتين واضحًا، وكان الدعم الليبى للجزائر أثناء حرب التحرير أمراً ملموسا، وكلما أُثيرت مشكلة حدودية كانت النية تتجه إلى تأجيلها حتى لا يعكر هذا الصفاء والود بينهما ـ لكن قامت القوات الجزائرية بالتوغل فى

منطقة الحدود مع ليبيا لمسافة سبعة كيلو مترات، واستندت الجزائر فى توغلها ودق علامتين للحدود إلى اتفاقية عقدت عام ١٩٥٧ بين ليبيا والإدارة الفرنسية بشأن تخطيط الحدود ـ وقد سلمتها فرنسا للأمم المتحدة.

وردت ليبيا على هذا الزعم بأن الاتفاقية عُقدت تحت إلحاح الحكومة الجزائرية المؤقتة منعًا لإثارة مشاكل أثناء حرب التحرير، وأنها تضمنت تنازلات لم تعرضها حكومة ليبيا على البرلمان خشية إثارة الرأى العام، وبالتالى فإنها غير قانونية لعدم تصديق البرلمان عليها.

واتفق الطرفان على تشكيل لجنة لرسم الحدود بين الدولتين ـ لكن ليبيا حاولت تأجيل انعقاد اللجنة فى الوقت الذى تصر فيه الجزائر على تنفيذ اتفاق ١٩٥٧، وحاولت ليبيا تقديم الأعذار بسبب حرب ١٩٦٧، ولعدم وجود خرائط لديها وهكذا، ظلت الأزمة دون حل ودون مضاعفات عسكرية بين الدولتين.

٣. مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب

كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أكثر قضايا المغرب العربى سخونة حيث وصلت إلى حد الاشتباك المسلح فى عام ١٩٦٣، وكان الجانبان قد اختلفا حول منطقة (تندوف) التى كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها. بالرغم من أن المغرب يعتبرها قطعة من أرضه ألحقتها فرنسا بالجزائر التى كانت جزءًا من فرنسا، وجاءت منظمة الوحدة الأفريقية لتؤكد مشروعية الحدود الإستعمارية التى ورثتها الدول الأفريقية من عهد الإستعمار الأوروبى.

وأفاد الجانب المغربى أن فرنسا عرضت تسوية مشكلة الحدود مع الغرب ـ لكن الملك محمد الخامس ملك المغرب رفض الحديث فى هذا الموضوع إلا بعد تحرير الجزائر واتفق مع فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة على تأجيل الموضوع، وهو ما اعتبره المغرب إعلانا بحقوق المغرب فى الجزائر بما فيه إقليم تندوف الذى ظهر فيه الحديد مما زاد الأمر أهمية.

وتعقدت المشكلة بسبب تحالف النظام الجزائرى مع النهج الاشتراكى - فى الوقت الذى يتعاطف فيه المغرب مع الغرب الذى أيد المغرب فى إدعائه، وقامت قوات مغربية بالتوجه إلى منطقة (حاس البيضا) فى سبتمبر ١٩٦٣، وتوغلت خلف الحدود الجزائرية حتى مسافة خمسين كيلو مترا، واجتمع وزيرا الخارجية فى الدولتين فى الخامس من أكتوبر واتفقا على بحث الأمر بين الرئيس بن بيلا والملك الحسن الثانى - لكن تجدد القتال بين الدولتين، واعتبر الملك الحسن الثانى بأن هذا إعتداء جزائرى على الأراضى المغربية.

واشتد القتال، وحشدت الدولتان قواتهما، واستطاعت القوات المغربية الاستيلاء على مواقع حاسى البيضاء وتنجوب. وفشل كل من الطرفين فى تقديم المستندات التى تؤيد إدعاءاته لأن كل الوثائق مع فرنسا، ولما طلبت الدولتان من فرنسا هذه الوثائق ماطلت بحجة أن البحث عن هذه الوثائق يحتاج وقتاً طويلاً وأصبح المجتمع الدولى أمام مبدأ وضع اليد (الجزائر).

وتقدمت مصر بمذكرة إلى الجامعة العربية لحسم الموقف، وأصدر مجلس الجامعة قراراً فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣ متضمناً القرارات الآتية:

١ - إيقاف العمليات العسكرية.

٢ - سحب الدولتين لقواتهما إلى المراكز السابقة لوقوع القتال.

٣ - تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء.

وتشكلت اللجنة من (المغرب والجزائر ومصر وليبيا وتونس ولبنان) وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات فى حاس البيضا وتجوب بعد انسحاب المغرب.

واقترح جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسى عقد إجتماع عربى - أفريقى لبحث الأزمة لكن الجزائر كانت تميل إلى حل المشكلة أفريقيا وليس عربيا، وفعلا عقد مؤتمر فى (باماكو) فى ٩ أكتوبر ١٩٦٣، واتخذ عدة قرارات منها:

١ ـ إيقاف القتال من منتصف ليلة الثانى من نوفمبر ١٩٦٣ .

٢ ـ تحديد منطقة منزوعة السلاح.

٣ ـ تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام المنطقة.

٤ ـ تشكيل لجنة تحكيم لدراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات إيجابية.

وأبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذ القرارات ـ لكن رفض المغرب الانسحاب من حاس البيضا وتنجوب، وطالب بإجراء استفتاء وهو ما رفضته الجزائر، ولم يتوقف القتال إلا فى ٤ نوفمبر ١٩٦٣ .

وفى اجتماع ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ **لمنظمة الوحدة الأفريقية**، ثم التوصل إلى تشكيل **لجنة تحكيم** خاصة لتحديد مسئولية من بدأ القتال، وأمام هذه اللجنة حاول كل طرف الدفاع عن موقفه، وأخيراً إنبثقت لجنة رباعية للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وخلال اجتماعات القمة الأفريقية فى يناير ١٩٦٤ بالقاهرة جرت مباحثات بين وزيرى الخارجية فى البلدين حول موضوع الجزائريين الموجودين فى المغرب، وتبادل السفراء.

وانعقدت **لجنة التحكيم** فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٨ يناير ١٩٦٤ وتم التوصل إلى تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين، كما عُقد إتفاق فى ١٩ فبراير ١٩٦٤ تضمن عودة قوات البلدين إلى موقعها الأصلى قبل القتال وانسحب المغرب من المنطقة المتنازع عليها .

وعقدت عدة اجتماعات فى الرباط وباماكو، والقاهرة، والجزائر، ونيروبى وتحسنت العلاقات، وتم تبادل الأسرى، وتبادل الدولتان السفراء، وتقرر وقف الحملات الدعائية من كل من الطرفين، كما تم الإتفاق فى نومفبر ١٩٦٣ على تدعيم التبادل التجارى وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما.

وظلت العلاقات فاترة وكادت أن تصل إلى الصدام أكثر من مرة حتى

توصل الطرفان إلى إبرام عدة معاهدات لإعادة رسم الحدود بين الدولتين ومنها (معاهدة ايفران) بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٩، وصدر بيان مشترك فى ١٥ يونيه ١٩٧٢ ووقع الجانبان على اتفاقية الحدود وذلك على هامش مؤتمر القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بالرباط. وصادقت الدولتان على خط الحدود، وأُغلق ملف قضية الحدود بين المغرب والجزائر.

٤. مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا

نادى الزعيم المغربى علال الفاسى بعد حصول المغرب على استقلاله عام ١٩٥٦ بخريطة للدولة تشمل كل المنطقة حتى نهر السنغال جنوباً وصحراء مالى شرقاً، وإضافة ما يُسمى (موريتانيا) التى كان اسمها شنقيط قبل أن تُطلق عليها فرنسا اسمها الحالى عام ١٨٩٩، وكانت موريتانيا تخضع دينياً وسياسيًا للمغرب.

ولما أسست فرنسا دويلات أفريقيا الغربية، وأقامت مؤسسات منتجة وحكومات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسى - صارت موريتانيا عضوًا فى الاتحاد الفرنسى وقامت بضم مناطق مغربية إلى موريتانيا، وتكونت فى عام ١٩٥٧ حكومة موريتانيا برئاسة (مختار ولد داده) كدولة متحدة مع فرنسا. وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ قررت فرنسا منح موريتانيا الإستقلال.

وقامت المغرب برفع قضية أمام الأمم المتحدة بشأن سلخ موريتانيا من أرض المغرب، وأيدت معظم الدول العربية موقف المغرب عدا تونس، وانتهى الأمر بإنضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦١.

وعند انعقاد المؤتمر الإسلامى فى المغرب عام ١٩٦٩ بعد حرق إسرائيل للمسجد الأقصى، طلبت الدول الأفريقية من الملك الحسن الثانى دعوة موريتانيا، وقد قام بالفعل بتوجيه الدعوة لها، وحضر المختار ولد دادة، وانتهت المشكلة، وتبادلت الدولتان السفراء، وعُقدت معاهدة أخاء وتنازلت موريتانيا عن حقها فى الصحراء الغربية وانسحبت منها واحتلتها المغرب، وانتهت مشكلة الحدود بين الدولتين.

٥. مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

فى ١٩ أبريل ١٩٨٩ إندلعت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال إثر وقوع اشتباك بين رعاة من قبيلة «البولار» الموريتانيين مع مزارعين سنغاليين من السوننكى فى جزيرة أندو نسدى خورى التى تقع فى منتصف نهر السنغال، وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر «الضفة الموريتانية» أثناء انخفاض المياه، ويعتبرها الموريتانيون جزءاً من بلادهم منذ الاستقلال.

أما السنغال فقد تمسكت بالمرسوم الفرنسى لعام ١٩٣٣ والذى يحدد حدود السنغال بالضفة اليمنى لنهر السنغال وليس فى منتصف النهر.

وتطور الحادث وأخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين فى داكار وعدد من مدن السنغال وشمل نهب المتاجر والأملاك، وكرد فعل شهدت بعض المدن الموريتانية حوادث ضد السنغاليين وبدأت عملية الترحيل المتبادل وغير المنظم لرعايا الدولتين.

ومن ينظر إلى عمليات الترحيل يلاحظ ما يلى:

١ ـ أن الترحيل شمل السنغاليين ذوى الأصول الموريتانية حيث أُضطر حوالى ٢٠٠ ألفا منهم للفرار واللجوء إلى موريتانيا، كما لجأ حوالى ١٢٠ ألف من الموريتانيين ذوى الأصول السنغالية إلى السنغال.

٢ ـ أن طرد الموريتانيين من السنغال اقتصر على الموريتانيين الذين من أصل (البيضان) أى العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة، وكذلك (الحطين) وهم الزنوج المعربين بعد تحررهم من ماليكهم، ولم تشمل الموريتانيين الزنوج المقيمين فى السنغال وينتمون إلى أصول عرقية تشبه سكان البلاد مثل (التكاررة، الراقولى، والولوف، والسونيكا).

والسؤال هو: ما هى الأسباب التى أدت إلى تفاقم مثل هذا النزاع الحدودى.

١ ـ هناك أسباب عرقية ساعدت السياسة الفرنسية على تصاعدها والتفريق بين

العرب والأفارقة، وتضخمت من آثار تجار الرقيق التى مارسها الغرب فى أفريقيا، وجاءت سياسة التعريب وفكرة القومية الغربية المنتشرة بين الشباب الموريتانى لتسهم فى إزدياد قلق الزنوج وخوفهم.

٢ ـ عامل اقتصادى نتيجة موجة الجفاف التى أصابت المنطقة وقيام مشروعات استصلاح أراضى نهر السنغال ونزوح أعداد كبيرة من السكان إلى ضفاف النهر، وهذا ما ساعد على حدوث الاحتكاكات، فضلاً عن مشكلات السنغال الإقتصادية وازدياد الديون عليها، وبالتالى أدى هذا العجز إلى محاولة الحكومة السنغالية ضم أراضى النهر الواقعة على الجانب الموريتانى لحل الأزمة.

٣ ـ أما على الجانب السياسى فإن عاملين أساسيين ساعدا على تفاقم الأمر، وهما ظهور المعارضة السياسية السنغالية، وتجاور الأنظمة السياسية المختلفة فى البلدين.

وكانت الأزمة الاقتصادية سبباً فى إضعاف السلطة السياسية وظهر عجز حكومة (عبده ضيوف) فأراد البحث عن كبش فداء، فما كان منه إلا تصعيد الأزمة لإثبات قدرته على إتخاذ مواقف قوية والتصدى للقضايا الوطنية.

أما عن الجانب السياسى فإن السنغال تعيش نظاماً ليبراليا تعددياً بينما تعيش موريتانيا فى ظل نظام فردي. وكان السنغال **يساند المعارضة السرية الموريتانية** القائمة على عناصر زنجية.

لكل هذه الأسباب إندلعت أحداث العنف بين الدولتين ولكن الجهود العربية والأفريقية بالإضافة إلى الجهود الأوروبية تكاتفت لحل هذا الخلاف.

وطرح السنغال قضية إعادة تخطيط الحدود، والتزام الطرفين بمعاهدة ١٩٣٣ لترسيم الحدود، وبدأت مرحلة من التفاوض ـ إلا أن الاتفاق والتفاهم اتخذ نوعاً من الجمود على المستوى السياسي، وفشلت كل محاولات الوساطة الأفريقية والعربية، وكان على الدول العربية والأفريقية حل الأزمة الحدودية بين موريتانيا والسنغال قبل أن تندلع الحرب مرة أخرى.

وسوف نبدأ قصة الصراع وخلفيته التاريخية منذ البداية

فلقد كانت منطقة الحدود من الناحية التاريخية تحت سيطرة المزارعين الأفارقة السود الذين انقسموا بعد الاستقلال حسب **القوميات** ـ لكن الأنماط السلوكية لم تتعثر، والسكان الذين عاشوا جنوب النهر ويطلق عليهم «السنغاليون» غالباً ماكانوا يزرعون الأرض على الجانب الآخر، وبعض السكان الذين يعيشون على الجانب الآخر ويسمون الموريتانيين كانت لهم حقولهم فى الجنوب، وبعبارة أخرى كانت الحدود سهلة الاختراق والنفاذ.

لقد تأثر البيضان البدو من جراء الجفاف فى السبعينات والثمانينات لأنهم يعتمدون وبشكل أساسى على مياه الأمطار فى الرعي، وماتت أعداد كبيرة من الماشية، وتحول عدد كبير من **الرعاة** إلى لاجئين وتأثرت مزارع الغذاء بشكل حاد بسبب نقص كمية الأرض الزراعية، وفى عام ١٩٨٣ كان نهر السنغال فى أدنى مستوياته منذ عام ١٩٠٤ ونتيجة لكل هذا ازدادات المنافسة، فالبيضان الذين يسعون فى البحث عن مناطق للرعى اندفعوا إلى الجنوب فى مناطق يزرعها الأفارقة السود، وتحول عدد من الرعاة إلى الزراعة بسبب جفاف أراضى الرعي، وفى الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٠ انخفض عدد البدو فى موريتانيا من ٨٠ ٪ إلى ٢٣٪ من السكان بعد أن استقر عدد كبير منهم فى وادى النهر.

كانت هذه هى الخلفية التى أدت إلى إنشاء **منظمة لتنمية نهر السنغال** والتى بدأت فى عام ١٩٧٢ بجهد مشترك من السنغال وموريتانيا ومالى لبناء سدود لتوفير المياه الدائمة لرى آلاف الأفدنة. وللأستفادة من هذه المنظمة أصدرت موريتانيا قوانين الإصلاح فى عام ١٩٨٤ والتى خولت الحكومة فى تحديد الموارد وتخصيصها فى حوض النهر ـ لكن لم يتم تنفيذ هذه القوانين حتى مايو ١٩٨٨ عندما أُلغى حق ملكية الأرض والسيطرة عليها فى بوجى (Boghe) وأعطيت هذه الحقوق إلى البيضان من **نواكشوت** مع استثمار رأس المال لتطوير

وسائل الزراعة، وتمت مصادرة أملاك الأفارقة السود فى حقولهم على الجانب الموريتانى لإفساح الطريق أمام الأعداد القادمة.

أما حكومة السنغال فقد كلفت المجالس الريفية المحلية المنتمية بإدارة أراضى الحدود، وتشكلت لجان دفاعية ذاتية رداً على قوانين الإصلاح الموريتانية وهى التى أطلق عليها «مشكلة قومية تخص كل السنغاليين وليس فقط العمال فى وادى النهر».

ومع ذلك فإن الفلاحين فى المنطقة لم يكونوا راضين عن قرارات السنغال حول هذه المسألة، والتقى ممثلو السنغال وموريتانيا فى إحدى قرى الحدود فى أغسطس ١٩٨٨ لمناقشة مشكلاتهم ورغم أنهم اتفقوا على عدد من الإجراءات بما فيها عودة الفلاحين المطرودين إلى أراضيهم ـ إلا أن الوضع الحالى لإعادة توزيع الأرض لم يحدث، كما أن حركة الناس والبضائع عبر النهر لم تجد تأييدا من النظام فى نواكشوت.

تطورات الأزمة:

فى أواخر فصل الأمطار فى عام ١٩٨٨ قام البيضان القادمون من نواكشوت بتعقب المزارعين السود الأفارقة الذين كانوا يستعدون للزراعة على الجانب الشمالى من النهر.

وفى نوفمبر تم الإستيلاء على قطيع من الإبل يتبع الموريتانيين وأعيد مرة ثانية دون خرق لمعاهدة سابقة حول حقوق الرعي، وردت حكومة نواكشوت بمنع دخول قوافل ودواب السنغال، وردت داكار بإغلاق النهر عند روسو (Rosso).

وفى أبريل عام ١٩٨٩ حظر السنغاليون استيراد الصيد الطازج والمياه المعدنية وغيرها من السلع والأطعمة المستوردة، وجاء الرد الموريتانى بمنع شحن الزيوت والأطعمة الحيوانية والخضروات الطازجة ـ لكن هذا الموقف الخطير انفرج فى أواخر يناير نتيجة تدخل رئيس كوت دى فوار (فليكسى هو فى بونيه) الذى

دعا رئيسا الدولتين إلى اجتماع وحسب اتفاق سابق أعطى للفلاحين حق مصادرة الماشية التى تتواجد فى أراضى المراعى ـ فإن جماعة من السنغاليين قامت بالاستيلاء على قطيع يخص بعض الموريتانيين، وقتل إثنان فى الاصطدام فى ٨ أبريل ١٩٨٩ من جانب حرس الحدود بينما أُلقى القبض على ثلاثة عشر شخصاً كرهائن لعدة أيام، وبعد أن زار وزير داخلية السنغال نواكشوت للحث على تشكيل لجنة مشتركة لوضع نهاية لما حدث ـ كان رد زميله الموريتانى بأن الحادثة يجب إلا تأخذ أهمية تفوق الحقيقة وبالتالى أغضبت السنغاليين الذين شعروا بأنه تجاهل موت زملائهم.

وتبع ذلك تطور وتصاعد سريع للموقف فقد حدثت مواجهات بين الأفارقة السود والبيضان فى قرى الحدود فى أبريل، وبعد سلب بعض المتاجر فى داكار، ازدادت أعمال العنف والدمار، كما تم الهجرم على السفارة الموريتانية، وعندما وصلت الإشاعات الكاذبة إلى نواكشوت بأن العرب قد قُتلوا فى داكار، فى يوم الثلاثاء الأسود فى ٢٥ أبريل تمت مهاجمة مئات السنغاليين وقتلهم، وجرح عدد كبير، وحدثت عمليات ضخمة من الهجرة والخروج، وعندما وصلوا إلى السنغال حدثت مطاردة فى ٢٧ و ٢٩ أبريل، وقتل أكثر من خمسين شخصاً معظمهم من داكار، وتم استدعاء الجيش وفرض حظر التجول فى الدولتين، وبعد ذلك وفى ظل المساعدات الخارجية بدأت طلقات النيران تخف، وتم نقل ١٠٠,٠٠٠ شخص جواً كما عبر أكثر منهم براً، وفى أول يونيه قدر عدد المهاجرين السنغاليين بحوالى ٧٥,٠٠٠ شخص والموريتانيين حوالى ١٧٠,٠٠٠ نسمة عادوا إلى وطنهم الأصلى.

والسؤال: لماذا تحولت هذه الحادثة البسيطة نسبياً إلى مأزق دبلوماسى كبير؟

لعل تسلسل الأفعال ورد الفعل هى التى أدت إلى تفاقم الأزمة التى لم تعالج قطعا من الدولتين.

ثالثا: مشكلة الحدود الصومالية الكينية (مشكلة إنفدى)

حاولت بريطانيا إنشاء كيان عازل بين الصومال الإيطالى والمرتفعات التى يسكنها البيض فى كينيا - ولذا سيطرت على المنطقة التى عُرفت باسم المقاطعة الشمالية لكينيا بما عرف بإقليم (إنفدى) حتى تمنع التوسع الصومالى فى اتجاه الجنوب الغربي، ولحماية كينيا من غارات الأثيوبيين القادمة من الشمال. وقامت بريطانيا فى عام ١٩٠٩ برسم خط إدارى بين نهر جوبا وإقليم انفدى، ومنعت الصوماليين من التوغل فيما وراء ذلك الخط الذى عُرف باسم خط «الجالا الصوماليين» (Someli Galla) ، وعارض الصوماليون هذا الإجراء، وقاموا بغارات متكررة ضد البريطانيين.

وفى عام ١٩٢٥ تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال بعد أن تخلت بريطانيا عن الجزء الشرقى من المنطقة التى يسكنها الصوماليون وضمته إلى كينيا بعد معاهدة وقعتها مع إيطاليا، واعتباراً من عام ١٩٣٤ أصبحت إنفدى منطقة خاصة.

وبعد أن حصل الصومال على استقلاله فى عام ١٩٦٠ شكل الصوماليون فى أنفدى «الحزب التقدمى لشعب المقاطعة الشمالية» - وقام الحزب بنشاط كبير من أجل فصل الإقليم وعودته إلى الصومال.

ونتيجة لكل هذه الجهود وافق المؤتمر الدستورى الكينى الذى عُقد فى لندن فى عام ١٩٦٢ على تشكيل لجنة لإجراء استفتاء فى إقليم انفدى لتقرير مصيره، وجاءت نتيجة الاستفتاء فى ١٥ نوفمبر وكانت لصالح الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال بنسبة ٨٨٪ .

وبدأت الصومال فى إجراء اتصالات مع بريطانيا لتطبيق نتائج الإستفتاء، ووعدت بحل المشكلة قبل منح كينيا الإستقلال النهائى، إلا أن استقلال كينيا تم فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٣ وأطلق على أنفدى اسم الإقليم الشمالى الشرقي، وصار جزءاً من كينيا بشكل رسمى.

وعندما زار (جوموكنياتا) مقديشيو عام ١٩٦٢ طالب بحل مشكلة انفدى بإقامة دولة إتحادية فيدرالية فى شرق أفريقيا لتسوية مشكلة الحدود فى إطارها - لكن الصومال رفض هذا الاقتراح، وطالب بإنشاء اتحاد فيدرالى يضم الشعب الصومالى كله، وحسب ذلك أعلنت كينيا أنها تعتبر انفدى جزءًا من أراضيها، وترى أن مشكلتها مشكلة داخلية تخص كينيا وشعب الإقليم فحسب، وأنه يجب على الصومال أن تكف عن التدخل فى شئونها لأن كافة أطرافها الذين يعيشون فى كينيا هم جزء من الشعب الكينى.

وقامت كينيا فى عام ١٩٦٣ بتوقيع معاهدة مع إثيوبيا وذلك بقصد التعاون ضد مطالب الصوماليين، وعندما إندلعت الحرب (الصومالية الأثيوبية) عام ١٩٦٤ صار تركيز الصومال على هذه الجبهة، فأبرمت مع كينيا إتفاقاً فى عام ١٩٦٧ أظهر رغبة الرئيس الصومالى (عبد الرشيد شارماكي) فى المرونة والتفاوض لحل الخلافات.

لكن هذا النزاع لم يُحسم بسبب الإطاحة بالرئيس عبد الرشيد، فتوترت العلاقات من جديد بعد نشوب حرب الأوجادين، وقامت كينيا بزيادة الوجود العسكرى فى إنفدى، ووضعت قيوداً على التبادل التجارى بين الدولتين، كما أيدت كينيا الموقف الأثيوبى بل ووقعت فى عام ١٩٧٩ معاهدة صداقة مع إثيوبيا وذلك بقصد إنشاء جبهة مشتركة ضد التوسع الصومالى.

ولاتزال هذه القضية دون حل حتى يومنا هذا.

★★★

رابعاً: مشكلة سبتة ومليلة

كان لموقع المغرب فى الطرف الشمالى الغربى للقارة الأفريقية وقربه من أوروبا أثره فى أطماع الدول الأوروبية فى هذا الموقع الاستراتيجى منذ حركة الكشوف الجغرافية، وخروج أوروبا إلى عالم ما وراء البحار. وما أن أستهل البرتغاليون حركتهم الكشفية حتى أستولوا على منطقتى سبتة ومليلة فى مطلع

القرن الخامس عشر (١٤١٥) وجاء بعدهم الأسبان الذين سيطروا على البرتغال فى عام ١٥٨٠، وبالتالى انتقلت إليهم مدينتا (سبتة ومليلة) وحتى عندما استردت البرتغال أملاكها من أسبانيا. لم تتنازل أسبانيا عن هذين الميناءين لموقعهما الاستراتيجي.

وكان وجود الإنجليز فى جبل طارق فى مطلع القرن الثامن عشر[1] سبباً فى تمسك أسبانيا بمدينة سبتة ومليلة.

وحاولت إنجلترا أثناء التفاوض مع فرنسا فى فترة الإتفاق الودى أن تمنع فرنسا من السيطرة على شمال المغرب وذلك بوضع هذا الإقليم تحت سيطرة أسبانيا، وكانت مدينة (سبتة) لا تقل أهمية عن مدينة طنجة لأنها القاعدة التى انطلق منها قواد الإسلام أمثال عقبة بن نافع، وطارق بن زياد، وموسى بن نصير عبر المضيق إلى الأندلس، هذا فى الوقت الذى تلعب فيه مدينة (مليلة) أهمية فى التاريخ الإقتصادى للمغرب.

وفى عام ١٥١٥ استعاد المغاربة مدن الصويرة، وأكادير عام ١٥٤١ وأسفى وأزمور ١٥٤٩، والقصر الكبير وأصيله عام ١٥٥٠ . وحقق المغرب أيضاً بعد استقلاله تحريرا لكل من طرفايه ١٩٥٨، وإفنى ١٩٦٩، وظلت (سبتة ومليلة) دون إسترجاع حتى يومنا هذا.

ولعل سر تمسك أسبانيا بسبته ومليلة هو أن (سبتة) مدينة ساحلية تبعد عن أقرب نقطة فى أوروبا باثنين وعشرين كيلو متراً، ولا تبعد عن مدينة تطوان المغربية بأكثر من أربعين كيلو متراً وطولها من الشرق إلى الغرب ألفى متر ومن الشمال إلى الجنوب ألف وخمسمائة متر، ويبلغ عدد السكان المغاربة بها نحو ٧٢,٠٠٠، وحصل حوالى ألف مغربى منهم على الجنسية الأسبانية.

أما مدينة (مليلة) فأنها تقع شمال شرق المغرب على شاطيء البحر المتوسط ومساحتها حوالى اثنتى عشر ألف كيلو متر تقريباً، وقد سقطت فى أيدى

---

(١) استولت انجلترا على جبل طارق فى عام ١٧٠٤ وما زالت تحتلها إلى اليوم (٢٠٠١).

الأسبان فى عام ١٤٩٧، وعدد السكان المغاربة بها نحو سبعة وعشرين ألف مغربي.

محاولات المغرب لاسترداد سبته ومليله:

فى مارس ١٩٥٦ طالب المغرب باسترجاع الجيوب المحتلة فى شماله، كما جدد هذا المطلب رسمياً فى عام ١٩٦٠، وطالب بالدخول فى مفاوضات مع أسبانيا فى هذا الخصوص ـ لكن جاء الرد الأسبانى بأن لها حق الملكية فى هذه الثغور إستناداً إلى طول مدة الاحتلال الأسبانى لها ولأن معظم السكان حالياً من الأسبان، وأنها غير مسجلة فى أعداد الأراضى غير المستقلة فى سجلات الأمم المتحدة ١٩٤٧ .

أما المغرب فقد ردت على ذلك بأن هذا الإحتلال للثغور هو نوع من الإستعمار المحض، وأن المغرب عبر تاريخه لم يتوقف عن المطالبة بهذه الثغور، هذا فضلاً عن أن هذه الأراضى المحتلة تقع داخل المغرب، وضمن حدوده الطبيعية على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

ويرى المغرب أيضاً أن قضية جبل طارق شبيهة بمدينتى سبتة ومليلة حيث يحق لأسبانيا المطالبة بجبل طارق مثلما يطالب المغاربة بثغوره المختلفة.

وتضيف المغرب حجة أخرى بأن أسبانيا منذ غزوها للمدينتين قامت بطرد السكان الأصليين، وتعويضهم بمواطنين أسبان، وهم (الأسبان) لا يُعتبرون سكانا أصليين.

وفى ٢٧ يناير ١٩٥٧ طرح المغرب المشكلة رسميًا من خلال مذكرة أُرسلت إلى رئيس لجنة تصفية الإستعمار ـ طالب فيها المغرب بإدراج مدينتى سبتة ومليلة فى قائمة الأراضى التى يجب تصفية الاستعمار فيها. وجاء رد أسبانيا بحقها التاريخى فى المدينتين.

وطالب مجلس الأمن من أسبانيا والمغرب تطبيق المادة ٨٣ من الميثاق والتى تقضى بتسوية الخلافات الثنائية عن طريق الحوار.

وفى عام ١٩٨٥ تمخضت عن هذه المشكلة قضيتين أساسيتين:

أولهما: موضوع الحكم الذاتى لبعض المقاطعات حيث يريد السكان الأسبان فى المدينتين حكم ذاتياً يعطيهم بعض الحقوق فى تيسير الحكم وحتى لا يكون للمغاربة وهم السكان الأصليون أية امتيازات.

وثانيهما: القانون المنظم للأجانب الذى أصدرته (حكومة مدريد) وهو يقضى بأن على الأجانب فى أسبانيا أن يحصلوا على إذن بالإقامة يجدد كل خمس سنوات، ونتيجة لتطبيق هذا القانون على المغاربة لأنهم لا يعتبرون أجانب، وفى نفس الوقت لا يعتبرهم الأسبان مغاربة - أنهم ظلوا فى منزلة بين الاثنين ليس لهم حقوق الأسبان، ولا يعاملون كأجانب، كما أنهم لا يُمنحون جواز سفر يثبت هويتهم، وكانوا يمنحون منذ عام ١٩٧٥ ورقة إحصاء لضبط وجودهم عند إدارة الأمن، ولقد قررت حكومة مدريد عام ١٩٨٥ تطبيق هذا القانون على مدينتى سبتة ومليلة.

وتسعى الحكومة الأسبانية إلى تسوية أوضاع المغاربة هناك عن طريق التجنيس للتمتع بحق الملكية فى أسبانيا.

وحاولت السلطات الأسبانية استمالة بعض الشباب من الذين قادوا حركة التمرد ضد الوجود الأسبانى - حيث عينت (السيد عمر ددوح) مستشاراً فى وزارة الداخلية الأسبانية على أن يهتم بقضاء المسلمين القاطنين فى أسبانيا وقبل عمر ددوح المنصب عدة أسابيع لكنه استقال بعد ذلك، واتجه إلى المغرب.

وفى ٢١ يناير ١٩٨٧ زار وزير الداخلية الأسبانى المغرب وحمله الملك الحسن الثانى خطاباً إلى الرئيس الأسبانى خوان بخصوص أوضاع سبتة ومليلة السيئة، واقترح الملك تشكيل لجنة تقوم ببحث مشاكل الجيوب المغربية المحتلة، وايجاد حلول لها - لكن هذا الاقتراح وجد معارضة شديدة من الأسبان بل أكد وزير الداخلية عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق مع المغرب حول مستقبل سبتة ومليلة. ورفضت الخارجية الأسبانية هذا الاقتراح الخاص ببحث المشكلة بحجة أن سبتة ومليلة مدن أسبانية ولهما ممثلون فى البرلمان الأسبانى.

ولا تزال القضية دون حل خاصة أن المغرب لا يفكر فى استخدام قوة لإستعادة الثغرين ويعتمد على أساس الصداقة والتفاهم. ونفس السياسة تعتمد عليها أسبانيا فى تعاملها مع المغرب.

★★★

خامسا: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية

مرت مشكلة الحدود فى القرن الأفريقى بعدة تطورات وكانت بريطانيا هى المحرك الأول لهذه المشكلات خاصة بعد أن أجبرت مصر على الإنسحاب من شرق أفريقيا فى عام ١٨٧٧، وعلى الإنسحاب من السودان فى عام ١٨٨٤، وبعد وقوف فرنسا موقف الحذر من هذه التطورات.

وقد مرت المشكلة الحدودية بين أثيوبيا والصومال فى مراحل:

المراحل الأولى (١٨٨٢-١٩١٣):

شهدت هذه المرحلة بداية التوسع الإيطالى فى إريتريا عام ١٨٨٢ وانتهت بوفاة منليك الثاني، والذى شهد عصره صورة الحدود السياسية لإريتريا وإثيوبيا المعاصرة، وشهدت هذه الفترة عدة أحداث منها:

- قرض الحماية البريطانية على الصومال فى عام ١٨٨٤ .
- انسحاب مصر من المنطقة وظهور الصومال الإيطالى فى عام ١٨٨٩ .
- إعلان إرتريا مستعمرة إيطالية فى عام ١٨٩٠ .
- قيام الصومال البريطانى فى عام ١٨٩٧ ثم النزاع حول الأوجادين بين كل من إيطاليا وإثيوبيا.

المرحلة الثانية ١٩١٤-١٩٥٤:

فى عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى وشهدت منطقة القرن الأفريقى عدة تغيرات، أبرزها توقيع معاهدة صداقة بين إيطاليا وإثيوبيا فى عام ١٩٢٨ والغزو الإيطالى لإثيوبيا بين عامى ١٩٣٥ ، ١٩٤١ ثم سيطرت بريطانيا على

وفى الحرب العالمية الثانية انهزمت إيطاليا، ودخل البريطانيون مع هيلاسلاسى أديس أبابا عام ١٩٤١ وخضعت الأوجادين تحت الإدارة العسكرية، وخضعت أراضى الصومال عدا جيبوتى لنظام واحد. وهذا ما أيقظ الوعى الوطنى لدى الصوماليين.

وفى ٣١ يناير ١٩٤٣ وُقعت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا نصت على اعتبار (الأوجادين) جزءاً منفصلا عن إثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها، وظل خضوع الصومال الإيطالى للإدارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا ـ الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات بدءاً من ٢ ديسمبر ١٩٥٠، وكان المفروض أن تمهد إيطاليا لإستقلال المنطقة.

ورفضت إثيوبيا التعاون مع إيطالى لتعيين الحدود بينها وبين الصومال، فقامت بريطانيا بتوقيع اتفاق مع إثيوبيا برسم حدود بين الصومال وإثيوبيا واسمته بالخط الإدارى المؤقت، ويلتقى بحدود الصومال البريطانى السابق عند خطوط ٤٨° شرقاً وخط عرض ٨° شمالاً، وعلى بُعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى، ولم تعترف إثيوبيا بهذا الخط باعتباره حدوداً سياسية دائمة بينها وبين الصومال وتمسك الصوماليون بخط طول ٤٧° وخط عرض ٨° شمالاً لأن الخط الإدارى هو جزء من أرض الصومال.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت بريطانيا معاهدة مع إثيوبيا لصالح الأخيرة نصت فيها على الانسحاب العسكرى من منطقة (هود) وجزء من (الأوجادين) على أن تتولى إثيوبيا إدارتها اعتباراً من ٢٨ فبراير ١٩٥٥، واحتج الصوماليون على وضع أراضيهم تحت إدارة أثيوبيا دون إذنهم.

المرحلة الثالثة ١٩٥٥-١٩٦٢:

قبل أن تستعيد إثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى هود وأوجادين، تمكنت دبلوماسيتها من إلحاق اريتريا كإقليم إدارى تابع لإثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ لكنها قامت بضمه فى عام ١٩٦٢.

عندما استقلت الصومال (البريطانى ـ الإيطالى) فى عام ١٩٦٠ اعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومى هو ضم الصوماليين فى كل هذه المناطق وتكوين الصومال الكبير الذى يضم خمسة مناطق هى: جيبوتى والصومال الإيطالى، والصومال، وإقليم الأوجادين ثم الإقليم الشمالى فى كينيا (إنفدى).

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقية الأول فى ٢٦ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا طُرحت مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال وإثيوبيا وكينيا ـ لكن المؤتمر لم يأخذ بوجهه نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير، وبعد عام واحد أى فى عام ١٩٦٤ أصدر مؤتمر القمة بالقاهرة قراراً نص بشكل صريح على مبدأ عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة.

وفى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ وقع انقلاب عسكرى فى الصومال أطاح بالرئيس (شرمارك) الذى أُغتيل، وظهر نظام جديد بزعامة (محمد سياد برى)، وكان لهذا التغيير إنعكاساته على القرن الأفريقى ومشكلة الحدود فيه، ففى عام ١٩٧٤ صارت القوات الصومالية تمتلك كفاءة قتالية عالية بين دول شرق أفريقيا، هذا فى الوقت الذى تصاعدت فيه أعمال القتال فى إثيوبيا مع ثوار إريتريا، وعجزت الحكومة الأثيوبية عن قمع الحركة الثورية فى إريتريا حتى جاء الإنقلاب العسكرى الأثيوبى فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ وانتهى بعزل الأمبراطور هيلاسيلاسى وتولى (مانجستو هيلا ماريام) زمام السلطة.

وحاولت روسيا بعد ثورة إثيوبيا إقامة علاقات طيبة بين الصومال وإثيوبيا، وقام الرئيس الروسى (بود جورنى) فى مارس ١٩٧٧ بزيارة لكل من مقديشيو وأديس أبابا، وحاول التنسيق بين مطالب الدولتين بإقامة اتحاد فيدرالى يضم كل مع إثيوبيا والصومال وعدن ـ لكن هذه الجهود باءت بالفشل، وبدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربى، واتجه سياد برى عدة مرات إلى الاتحاد السوفيتى طلباً الدعم والمساندة، لكنه لم يجد استجابة لمطالبه.

حدث هذا فى الوقت الذى أقام الاتحاد السوفيتى فيه جسراً جويا لتزويد إثيوبيا بالأسلحة سواء من عدن ـ أو من ليبيا، ونتيجة لذلك قرر الصومال فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفيت وإلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية.

وكان هذا الدعم الروسى لإثيوبيا وتخليه عن مساندة الصومال سبباً أساسياً فى إشتداد موجة الحماس لدى الصوماليين فى منطقة الأوجادين، وكان للفشل فى حل مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا أثره فى التوتر فى العلاقات التى انتهت إلى الصدام المسلح بين الطرفين.

وفى يناير ١٩٨٦ عقد سياد برى مع الرئيس الأثيوبى الكولونيل (مانجستو هيلا ماريام) جلسة مباحثات فى جيبوتى وكانت مباحثات بناءة. وكانت الأولى من نوعها بين رؤساء البلدين، وتشكلت لجنة مشتركة لدراسة مشكلة الأوجادين.

واجتمعت اللجنة مرة ثانية فى أغسطس ١٩٨٦، لكن تعرضت المباحثات للتوقف عندما اتهمت الصومال إثيوبيا فى فبراير ١٩٨٧ بالتدخل المسلح فى منطقة توجد هير (Togd Here) فى شمال الصومال، وقد أنكرت إثيوبيا هذا الإدعاء.

وبعد اجتماع الرئيسيين فى جيبوتى مرة ثانية فى أبريل ١٩٨٨ تجددت مباحثات السلام فى مقديشيو، وانتهت بنجاح وتم الإتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية، وإنسحاب قوات الدولتين من مناطق الحدود فى منتصف مايو وتبادل الأسرى، كما تعهد كل طرف بعدم استخدام القوة ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسى للإقليم الآخر.

وكان اعتماد الصومال على الغرب قد أحدث بعض التعديلات فى الهيكل السياسى للدولة ـ رغم أن الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى الذى تأسس فى عام ١٩٧٦ تحت الإشراف السوفيتى واصل نشاطه The Somali Revolutionary Socialist Party (SRSP)، وأعد هذا الحزب دستوراً جديداً

تمت الموافقة عليه فى إستفتاء فى أغسطس ١٩٧٩ وقد نص على وجود مجلس وطنى منتخب يضم ١٧٧ عضواً ـ لكن هذا المجلس لم تكن له سلطات فعلية حقيقية وكان سياد برى يحاول جمع كل سلطات الحكومة فى يده، إلا أنه فى مايو ١٩٨٦ أصيب سياد برى فى حادث طريق تطلب منه إجازة خمسة أسابيع للعلاج فى المملكة العربية السعودية.

وطوال هذه الفترة تولى نائب الرئيس ويدعى (محمد على ساماتار) السلطة مؤقتا وأعلن حالة الطوارىء المؤقتة لمواجهة أية حالة عدم الاستقرار فى البلاد.

وفى ديسمبر أجريت الانتخابات للرئاسة وكان (سياد برى) هو المرشح الوحيد ولذا أكد استمراره لفترة لمدة سبع سنوات أخرى وحصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين.

سقوط نظام سياد برى:

فى مطلع عام ١٩٩١ حدثت حركات تمرد مسلحة أدت إلى فرار سياد برى من العاصمة وتولى الأمر (المؤتمر الصومالى الموحد) لكن انقسم المؤتمر إلى فريقين إحدهما موالى لعلى مهدى والأخر للجنرال محمد فرح عيديد وأدى الصراع بينهما إلى معارك دامية وانفصلت قبائل اسحق فى الشمال وكونت ما سمى (بجمهورية الصومال) ولم ينجح تدخل الأمم المتحدة فى نزع سلاح القبائل المتناحرة ـ وعقدت عدة مؤتمرات منها (مؤتمر سردرى) بأثيوبيا، ومؤتمر القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٧ وحضره على مهدى، وحسين عيديد الذى خلف والده بعد وفاته ـ وأخر المحاولات المحاولة الجيبوتية التى أسفر عنها انتخاب برلمان صومالى واختير (عبد القاسم صلاد حسن) رئيسا للجمهورية كما تشكلت حكومة صومالية، وتبذل الجهود حاليا لإخضاع كل الأحزاب الصومالية للحكومة الجديدة وإعادة بناء الصومال.

★★★

سادساً: مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد

فى شهر فبراير عام ١٩٩٤ ـ وافقت محكمة العدل الدولية على ضم شريط أوزو إلى تشاد وكانت ليبيا قد طالبت تشاد بالإفراج عن ٥٠٠ من الأسرى من الحرب أولا، كما أنها تماطل فى الانسحاب، وقد إتهمت تشاد ليبيا بالمماطلة فى تنفيذ الانسحاب من الشريط المتنازع عليه بين الدولتين.

ما هى قصة هذا الشريط؟ وما هو أساس هذا النزاع الحدودى بين الدولتين؟

فى الخامس من أغسطس ١٨٩٠ أستطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة بريطانيا بأن تمد نفوذها الساحلى على البحر المتوسط جنوبا حتى خط يمتد من ساى (Say) على نهر النيجر حتى باروا (Barroua) على بحيرة تشاد.

وكان معروفاً أن جنوب هذا الخط توجد سلطنة واداى (Ouaddei) التى وصلت إلى مرحلة من الإنحلال السياسى ابتداءًا من ١٧٩٨ عقب وفاة السلطان يوسف، أما فى غرب هذا الخط فكانت توجد مملكة البورنو (Barnou) (شمال نيجيريا حاليا) والتى استطاع رابح فضل الله إقامة مملكة إسلامية بها، وأما فى الشمال من هذا الخط فكانت توجد جماعة التوبو (u

وبعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ استطاعت الدولة العثمانية توسيع نفوذها فى ولايات برقة وفزان وطرابلس، وعندما صدر تصريح لندن ١٨٩٠ اعترضت عليه حفاظا على مصالحها ومحاولة لاسترداد كافة المناطق التى تمثل ظهر إقليم طرابلس والتى تصل إلى بحيرة تشاد.

وفى عام ١٨٩٦ اتفقت فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ كل منهما فى القارة الأفريقية، وفى ٢١ مارس من نفس العام تم الاتفاق على أن تمتد الحدود بين تشاد وليبيا من خط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول ١٦° شرقاً، ويتجه إلى الجنوب الشرقى ليلتقى مع خط طول ٢٤° شرقاً، ونتيجة لذلك أقام الفرنسيون فى عام ١٩٠٠ حصن (لامى) بعد القضاء على رابح فضل الله فى موقعة كوسيرى.

واعترضت الدولة العثمانية على إحتلال فرنسا وبريطانيا لهذه الأراضى وشرعت فى عام ١٩٠٨ فى إنشاء حصن باردای (Bardou) وأقامت مركزاً آخر فى يو (Yoa)، وظل النزاع قائماً بين فرنسا والعثمانيين حتى قامت الحرب التركية الإيطالية فى ٢٩ سبتمبر ١٩١١، وأضطر الأتراك بعد هزيمتهم إلى توقيع معاهدة أوشى لوزان (Ouchy) فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢، ورحلت تركيا عن ليبيا وقامت فرنسا بالإستيلاء على كل المناطق التى حددتها اتفاقية ١٨٩٩ مع بريطانيا.

وبعد أن تمكنت إيطاليا من السيطرة على ليبيا ـ تشكلت لجنة فرنسية إيطالية فى سويسرا فى ٣٠ يولية ١٩١٤ لوضع الحدود الجنوبية لليبيا ـ لكن قيام الحرب العالمية الأولى عطل أعمال هذه اللجنة.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها طالبت **إيطاليا** باسترداد بعض الأراضى الواقعة جنوب الجزائر وشمال النيجر (حوالى ٢٣٣,٠٠٠كم٢)، ووقعت اتفاقية بيشون بونا (Piclon Baneiln) فى ١٢ سبتمبر ١٩١٦ ـ لكن اتفاق فرنسا مع انجلترا بالإبقاء على معاهدة ١٨٩٩ حرم إيطاليا من منطقة مساحتها (١٧٥,٠٠٠كم٢).

وكانت هذه **الأراضى الجنوبية من ليبيا** خارج إطار السيطرة الإيطالية فى عام ١٩١٩ ـ لكن فى عام ١٩٣١ احتلت إيطالى (فزان) ودخلت واحة الكفرة، وطالبت إيطاليا بضم كافة الأراضى الواقعة شمال خط عرض ١٨°، لكن **فرنسا** أعادت احتلال إقليم تبيستى فى نهاية عام ١٩٢٩ .

وبعد عدة اتفاقيات عُقدت معاهدة فى روما فى عام ١٩٣٥ وتم التنازل **لإيطاليا** عن شريط من الأراضى مساحته ١١٤,٠٠٠كم٢، ضُم إلى أراضى ليبيا الجنوبية، وكان داخله معسكر صغير فى **أوزو** (Aozou)، ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط أوزو (Bande d'Aozou).

وظل **شريط أوزو منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ليبيا وتشاد**، التى ضمتها فرنسا فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٠، وبعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة

إيطاليا، وقعت فى العاشر من فبراير ١٩٤٧ **معاهدة باريس** التى وضعت نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء فى البند (٢٣) من هذه المعاهدة تنازل إيطاليا عن جميع ممتلكاتها الأفريقية ومن بينها ليبيا، كما نص البند (٤٤) على إلغاء معاهدة روما عام ١٩٣٥ .

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ **نالت ليبيا** استقلالها كمملكة متحدة تضم **طرابلس وبرقة وفزان** وطالب القرار بإتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الحدود السياسية لليبيا ـ حيث لم تكن قد حُددت من قبل فى اتفاقيات دولية.

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامةللأمم المتحدة على القرار ٣٩٢ الذى أشار إلى أنه طالما لا توجد اتفاقيات دولية لحدود ليبيا السياسية ـ فإن الطريق الوحيد هو طريق **المفاوضات بين الحكومة الليبية وفرنسا**.

وأصرت فرنسا على خط الحدود الذى رُسم عام ١٨٩٩ بينما أصرت ليبيا على التمسك بمعاهدة روما ١٩٣٥ .

وفى ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وُقعت فى طرابلس **معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا**، وجاء فى بندها الثالث «إقرار الأطراف المتعاقدة بأن الحدود بين تشاد وليبيا قد نتجت عن الإتفاقيات التى نفذت منذ تاريخ إنشاء المملكة الليبية المتحدة.

وفى ١١ أغسطس ١٩٦٠ **حصلت تشاد** على إستقلالها فى إطار الجماعة الفرنسية، وتولى العقيد معمر القذافى السلطة فى ليبيا فى الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وفى أعقاب ثورة جبهة التحرير الوطنية فى تشاد أضطر الجيش التشادى إلى **إخلاء أوزو**خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣، ودخلتها القوات الليبية واعتبرت ليبيا شرط أوزو جزءًا من أراضيها.

وفى سبتمبر ١٩٧٦ جاهرت ليبيا بمطالبها ونشرت سلسلة من الخرائط الجديدة تضم مناطق أخرى تتبع حالياً كلا من النيجر والجزائر إضافة إلى حدود معاهدة روما.

وفى نوفمبر ١٩٨١ طالبت حركة **الوحدة الوطنية الانفصالية** فى تشاد برئاسة (جوكونى عويضى) بأن تتخلى القوات الليبية عن مواقعها فى شمال تشاد، غير أنها ظلت محتفظة بشريط أوزو.

وعندما تولى (حسين حبرى) القيادة فى تشاد عام ١٩٨٢ إشتد الصراع بين عويضى وحبرى، وبدأت مفاوضات بين الطرفين من أجل وضع شريط أوزو، وعادت المشكلة تفرض نفسها بين الدولتين.

وعند عرض الأمر على المنظمة الأفريقية أعربت عن قرارها فى ٢١ يوليه ١٩٦٤ بتعهد جميع الدول الأفريقية على احترام الحدود السياسية التى كانت موجودة عند الاستقلال، وانتهى الأمر بعرض الأمر على **محكمة العدل الدولية** فى لاهاى والتى أقرت **أحقية تشاد فى** هذا الشريط وعلى ليبيا الامتثال للأمر، وإعادة أوزو إلى تشاد.

★★★

سابعاً: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا

من المشكلات التى أثيرت فى الآونة الأخيرة مشكلة أخرى من مشاكل الحدود فى القارة الأفريقية، هى مشكلة **الحدود بين نيجيريا والكاميرون** فكيف نشأت هذه المشكلة، وما هى الحدود التاريخية لها، وهل هى مشكلة من نوع خاص فرضتها ظروف معينة أم أنها تسير مع بقية مشكلات الحدود التى لا تجد حلاً لها على الساحة الأفريقية.

بدأت قصة هذه الحدود بين **جمهورية الكاميرون** الفيدرائية وجمهورية **نيجيريا** عندما وضعت معاهدات الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى غرب أفريقيا، حيث من ناحية الشرق تقع المستعمرات الفرنسية فى الجابون وأوبنجى شارى (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وإلى الغرب توجد مستعمرة نيجيريا البريطانية، وكانت **الحدود مع فرنسا ـ قد اتفق عليها فى** معاهدات عام ١٨٨٥، ١٨٩٤، ١٩٠٨.

وكانت المعاهدة الأولى قد حددت الحدود على النحو التالى، من مصب نهر كامبو (Campo) على طول نهر كامبو فى تقاطعه مع خط طول ١٠ شرقاً (٧,٤٠ شرق باريس) ويمتد الخط على نفس التوازى حتى تقاطعه مع خط طول ١٥ (١٢,٤٠) شرق باريس.

ولم يهتم الإستعماريون بشئون الشعوب المقيمة فى هذه الأجزاء - ونتيجة لذلك فإن ٢٥٠,٠٠٠ من شعب الفانج (Fang) وجدوا أنفسهم فى الكاميرون، ١٢٠,٠٠٠ فى الجابون و ٢١٠,٠٠٠ فى شعب ماكا (Maka) فى الكاميرون ١٠٠,٠٠٠ فى الجابون.

أما خط الحدود بين الكاميرون ونيجيريا فقد تم بنفس الطريقة فقد عُين على أساس نقطة على الساحل يمتد خط على طولها نحو الداخل، فى أثناء الحرب العالمية الأولى تحركت القوات البريطانية من نيجيريا وقوات فرنسية من الجابون وأوينجى شارى إلى داخل الكاميرون. وانقسمت المستعمرة الألمانية بين القوى المشتركة فى الحرب، وتأسس خط حدودى بين الكاميرون الفرنسية والكاميرون البريطانية على طول خط التقاء قوات الدولتين.

ولكن كيف كانت صورة هذا الخط من الناحية الأنثروبولوجية.

يصف هذا الوضع العالم البريطانى ميك (Meek) الذى عمل مستشاراً أنثروبولوجيا للحكومة البريطانية فى إدارة نيجيريا الإستعمارية على الوضع التالى:

أولاً: تقطن جماعة من قبائل هيجى (Higi) عدداً من القرى على جانبى خط الحدود.

ثانياً: يسكن فى قرى مياها وباكا وهودوا ويجوردا ونجولى ونوركاوا ونديكوى فى الكاميرون البريطانية عدد من شعب نجايا (Njai) والغالبية منهم يسكنون فى الكاميرون الفرنسية عبر الحدود.

ثالثاً: يسكن شيكى (Chake) فى قرى موفى ومودا وجيلا وكوجوا وغيرها من القرى فى الكاميرون البريطانية وهى أيضاً عبر الحدود البريطانية الفرنسية.

رابعاً: سكان القرى فى ووجا رومجو وبويلا فى **الكاميرون البريطانية** ينتمون إلى قبيلة يسكن معظمها فى **الكاميرون الفرنسية**.

والسؤال هو: ما هو موقف شعب الكاميرون من هذا الخط الحدودى؟

يتضح هذا الموقف من التماس قدمه **شعب الكاميرون** من خلال الإتحاد الفيدرالى للكاميرون إلى (مجلس الوصاية) التابع للأمم التحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ وفيه يقول: «لا يوجد ظلم وقع على شعب الكاميرون من جانب الحكام الأوروبيين أكثر من **تقسيم الكاميرون بين بريطانيا وفرنسا**، والذى تم بدون إستشارة الشعب الذى تأثر بهذا التقسيم مباشرة، وكان الرجال الذين يقيمون فى الحدود يسافرون مئات الأميال إلى عواصم الدول الإستعمارية للحصول على جواز السفر الذى يخول لهم حق زيارة أقاربهم أو أصدقائهم الذين يسكنون على بعد أمتار عبر الخط الحدودى».

لقد حارب شعب الكاميرون طويلاً من أجل **إعادة توحيد شطرى الدولة** فى دولة واحدة يساندهم فى هذا الحق الشرعى كل القوى التقدمية فى العالم. وفى يناير ١٩٦٠ استقل الجزء **التابع للحكم الفرنسى**، أما (الكاميرون البريطانى) فقد انقسم إلى جزئين أحدهما الكاميرون الشمالى والآخر الكاميرون الجنوبى وبشكل غير قانونى إندمج **الكاميرون الشمالى** فى دولة نيجيريا التى كانت لا تزال مستعمرة.

وطبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤ أُجرى إستفتاء فى كل من الجزئين من الكاميرون البريطانى فى الحادى عشر من فبراير والثانى عشر منه عام ١٩٦١ لإتخاذ قرار بشأن الإنضمام إلى نيجيريا التى صارت دولة مستقلة، أو الانضمام إلى جمهورية الكاميرون.

وفى **الجزء الجنوبى** حيث كانت حركات التحرر الوطنى قوية - فإن الغالبية صوتت لصالح الإنضمام إلى دولة الكاميرون، أما فى الجزء الشمالى فقد صوتت الغالبية على البقاء مع نيجيريا.

وطالبت حكومة جمهورية الكاميرون بضرورة عودة الجزء الشمالى من الكاميرون البريطانى، وفى ٣١ مايو أصدر الرئيس أهيدجو (Ahidjo) المرسوم التالى:

« فى الأول من يونيه سوف ينفصل جزء من الكاميرون على عكس هوى السكان، وإننا نُعبر عن أسفنا العميق لإخواننا فى الكاميرون الشمالى، ونؤكد لهم بأننا سنفعل كل ما فى وسعنا لإنهاء هذا الإنفصال الوحشى».

ولكى نفهم أصل المشكلة بشكل سليم علينا أن ندرس قضية الحدود الكاميرونية ويظل أمر تلك الحدود بين الكاميرون البريطانية سابقاً ونيجيريا. ولقد كانت الأغلبية فى الجزء الشمالى للكاميرون البريطانية من شعب بورا (Bura) ٦٦٥,٠٠٠ نسمة، ويعيش منهم ٢٧٥,٠٠٠ فى نيجيريا و ٣١٤,٠٠٠ فى الجزء الشمالى من الكاميرون البريطانية و ٧٥,٠٠٠ منهم فى جمهورية الكاميرون. وهناك أيضا شعب الكارنم (Karnum) الذى يصل تعداده إلى ١,٩٩٤,٠٠٠ نسمة وينقسمون كالاتى:

١,٥٠٣,٠٠٠ نسمة فى نيجيريا ١٩٥,٠٠٠ نسمة فى الجزء الشمالى من الكاميرون البريطانية السابقة و ٢١,٠٠٠ فى جمهورية الكاميرون والبقية فى النيجر وتشاد.

ويترتب على ذلك أن الإندماج مع الكاميرون أو نيجيريا لن يحل المشكلة فى حد ذاتها تلك المشكلة التى نجمت عن التوزيع الخاطىء للحدود، وأى حل حدودى من الشمال للجنوب سوف يشطر القبائل والشعوب.

الصراع الحدودى الإريترى الإثيوبى

شهدت منطقة القرن الأفريقى صراعاً حدودياً جديداً أعاد للمنظمة التوتر الذى عاشه منذ فترة طويلة.

بدأ الصراع بين إرتريا وإثيوبيا على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، وفشلت اللجنة المشكلة لحل النزاع الذى تطور فى ٦ مايو ١٩٩٨ إلى نزاع مسلح استخُدمت فيه كافة أسلحة الدمار.

وقد قامت القوات الأريترية بإغلاق ميناء عصب على البحر الأحمر فى وجه السفن التجارية الإثيوبية، وكانت تمر فيه أكثر من ٧٥٪ من تجارة الترانزيت الإثيوبية.

ورغم جهود الوساطة الأمريكية التى قبلت بها الدولتان فلم تسفر هذه الجهود عن وقف اطلاق النار بين الطرفين.

وقد ادعت البلدان ملكية كل منهما لمنطقة (زالامبيا)، ومنطقة (بادمى) الواقعة جنوب غرب اريتريا ومنطقة (شيرارد) على الحدود الغربية للبلدين ومثلث (برجا) و(الحميدة) ـ وهى مناطق ترى ارتريا أنها كانت ضمن حدودها إبان الإستعمار الإيطالى.

ومن الأمور التى أدت للصراع أن إرتريا أصدرت عملة وطنية لها بعد أن كانت تستخدم العملة الأثيوبية (البر).

وقد ترتبت على هذا النزاع عدة نتائج منها:ـ

١ ـ استنزاف موارد الدولتين، وتوجيه معظم دخلهما لشراء السلاح.

٢ ـ خسرت إرتريا العائدات التى كانت تجنيها من تدفق تجارة إثيوبيا عبر موانيها وأراضيها.

٣ ـ توقفت الانتخابات التى كان مقرراً إجراؤها فى عام ١٩٩٨ فى إرتريا ـ وقد أتهم الرئيس الأرترى بأنه أثار المشكلات استوما ـ لتأمين بقائه فى الحكم.

٤ ـ أدت الحروب لهجرة العديد من المواطنين من مناطق القتال إلى الدول المجاورة.

٥ ـ هذا الصراع يهدد أمن البحر الأحمر، والمناطق النيلية وهى مناطق يهم مصر وغيرها من الدول الأفريقية أن تستقر الأمور لها.

محاولات إنهاء النزاع:

أصدر مجلس الأمن بياناً طالب فيه بالوقف الفورى للقتال وحذر المجلس بيع الأسلحة لأى طرف من الطرفين.

وقد تقدمت أمريكا بمبادرة لوقف النزاع.

وناقشت منظمة الوحدة الأفريقية التى عُقدت فى (واجادرجو) عاصمة بوركينافاس النزاع بين الدولتين ودعت إلى ضرورة وقف الأعمال العدوانية من الدولتين.

وقد اقترحت منظمة الوحدة الأفريقية مبادرة لوقف القتال بين الطرفين وانسحاب قواتهما للمواقع التى كانت بها قبل إندلاع القتال. وقد مثل الطرفان مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن تجدد القتال بينهما ـ وقد قيل إن الأمر يرجع لاختلاف فى تفسير كل من الطرفين لبنود المبادرة الأفريقية.

وقد بذلت مصر من جانبها جهوداً مضنية لإنهاء القتال بين الفريقين، وزار مصر الرئيس افورقى، والرئيس زيناوى بالإضافة إلى وزيرى خارجية البلدين وتشاوروا مع الرئيس حسنى مبارك بخصوص الأزمة بين البلدين.

وقد حدثت مفاوضات غير مباشرة من البلدين فى الجزائر بدعوة من الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالى للمنظمة.

ووصلت الدولتان إلى اتفاق لوقف اطلاق النار وتجددت الجهود للوصول إلى حل نهائى للأزمة وخاصة أن الدولتين أدركتا أن الحرب لا تحل مشكلة ولن تؤدى إلا للدمار والخراب.

وعقدت فى أكتوبر ٢٠٠٠ مفاوضات مباشرة أخرى فى الجزائر للوصول لحل نهائى تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية وبمشاركة ممثل للاتحاد الأوربى وممثل للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وصلت إثيوبيا وارتريا إلى اتفاق ينص على:

١ ـ تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الدولتين.

٢ ـ النظر فى مسألة التعويضات عن الخسائر التى ترتبت على الحرب.

٣ ـ نشر قوات دولة لحفظ السلام فى المنطقة الحدودية لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وفى الثامن من فبراير ٢٠٠١ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه عين رئيس وحدة الخرائط فى المنطقة الدولية (هيروشى بور اكامى) سكرتيرا للجنة رسم الحدود بين البلدين والتى تضم خمسة أعضاء.

كما أعلنت كل من إثيوبيا وإرتريا فى اللجنة.

وقد اتفقت الدولتان أخيراً على المنطقة الأمنية المنزوعة السلاح من الدولتين.

★★★